

بيان كفاية أعدار، كفاية حواجز. نريد إيواء اللاجئين الآن!

الوضع لا يمكن تحمله. نحن نعاني في عز القرن الحادي والعشرين أكبر أزمة إنسانية تتعلّق باللاجئين والمهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية. عدد الأشخاص الذين يفرون من بلادهم لإنقاذ حياتهم بسبب النزاعات المسلحة و انتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد، يزداد كل يوم. لقد بلغ العدد أكثر من 65 مليون في جميع أنحاء العالم. في عام 2016، حاول 1259265 شخص أن يجد اللجوء في أوروبا بحثا عن الحماية الدولية، منهم فقط 15755 فقط طلبوا اللجوء في إسبانيا. أصبح البحر الأبيض المتوسط أكبر عار على أوروبا؛ ففي السنوات السبعة عشر الماضية فقد 35000 شخص حياتهم في مياهه، و منذ سنة 2016 بلغ عدد الموتى زهاء 7000، بما في ذلك الأطفال. والأسوأ من كل ذلك ... أن حكومتنا تتجاهل كل هذه المأساة، في الوقت الذي كان فيه يمكننا تجنب هذه الوفيات لو تمكّن الضحايا من سلوك طرق قانونية وآمنة للحصول على الحماية.

بالإضافة إلى ذلك، شركاتنا العابرة للقارات، كما هو شأن شركات القوى العالمية الأخرى، تتسبب أيضا في الهجرات القسرية: فهذه الشركات تتسبب في حروب لتحقيق مصالحها الاقتصادية والطاقة، كما تساهم في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، واستغلال اليد العاملة...

ماذا تفعل أوروبا و ماذا تفعل إسبانيا تجاه هذه الكارثة؟ بعيدا عن الاستجابة لمطالب الناس، قمنا بتحصين حدودنا لمنع وصول الآلاف و الآلاف من اللاجئين، أضفنا شروطا معجزة ضمن سياسات اللجوء حتى يصير الحق في الحماية الدولية أكثر صعوبة، كما دعمنا اتفاقيات غير شرعية مع بلدان أخرى مثل تركيا ودول إفريقية حتى تتحمل مسؤولية "إدارة" مستقبل الملايين من الناس الفارين من الحرب و الاضطهاد. يتعلّق الامر بأشخاص يعانون منهجيا من انتهاكات حقوقهم الإنسانية في بلدانهم الأصلية أولا ثم عند قدومهم إلى بلداننا ضدا على كل القوانين الدولية والإعلانات العالمية التي تجبر إسبانيا على تلبية واجب توفير الحماية الدولية. نحن نعاني أزمة حقيقية في دولة الحق و القانون.

ومما زاد الطين بلة أن الحكومة الإسبانية لم تلبّ وعودها التي أخذتها على عاتقها. هناك الآلاف من الناس ينتظرون في مخيمات اللاجئين في داخل أوروبا وخارجها، في ظروف غير إنسانية. في سبتمبر هذا العام تنتهي المهلة المحددة لإسبانيا لإستقبال 17337 لاجئ الذين تعهدت بإيوائهم. لكن إلى حدّ الآن لم نوّوي سوى 7% من هذا الرقم. إنها نسبة مخجلة جدّا تجعل منا الرقم القياسي في عدم الامتثال لاتفاق إيواء اللاجئين بالمقارنة مع الدول الأوروبية أخرى المشاركة فيه.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن سياسات اللجوء الإسبانية في سنة 2016 قد منعت آلاف الأشخاص من حق اللجوء لغير الفارين من الصراع السوري والذين يعانون انتهاكات أيضا.

الآن أكثر من أي وقت مضى، من الضروري والعاجل أن يتحرك جميع المواطنين والجماعات والجمعيات والمنظمات والحركات الاجتماعية للخروج إلى الشارع ليقول بصوت عال وواضح ما نريد.

⇒ نريد أوروبا تحسن الإيواء، وليس أوروبا القلعة.

→ نريد حماية الحق في الحياة و اللجوء، ولا نريد مزيدا من انتهاكات حقوق الأشخاص الذين يحاولون الوصول الى حدودنا فرارا من الموت .

→ نريد إيواء اللاجئين و الامتثال للقانون الدولي، و لا نريد انتهاك الالتزامات والتعهدات الموقّعة. لا يجوز طرد أي شخص إلى دول غير آمنة.

جميعنا نطالب بمعاملة الفارين من بلدانهم معاملة كريمة و احترام حقوقهم كاملة، بما فيه حقهم في طلب الحماية الدولية في دول مثل اسبانيا بدون عراقيل و بشكل سريع و فعّال.

أ على إسبانيا، وباقي الدول أوروبية، ضمان إمكانية وصول اللاجئين إلى طرق قانونية وآمنة، مالممرات الإنسانية أو إمكانية طلب اللجوء في السفارات.

أ على إسبانيا وحكومات دول الاتحاد الأوروبي أن تتخذ تدابير عاجلة لاستضافة اللاجئين وتنفيذها فورا، مع التركيز على المحتاجين للحماية الخاصة كالأطفال والنساء وكبار السن.

أ على الاتحاد الأوروبي إسقاط اتفاقيات مراقبة الحدود واتفاقيات إعادة اللاجئين إلى دول لا تحترم حقوق الإنسان.

أ على إسبانيا والاتحاد الأوروبي اتباع سياسات تضمن احترام كرامة الصيوف و العمل على إدماج اللاجئين والمهاجرين في مجتمعات اللجوء.

أ وبطبيعة الحال، على الحكومات تعزيز التعاون من أجل التنمية والعمل على القضاء على الأسباب التي تدفع الناس إلى الهجرة و البحث عن اللجوء.

لكل هذه الأسباب، سنتظاهر في الشرع يوم السبت 17 يونيو القادم للتعبير عن استنكارنا للسياسات الحالية ومطالبة حكومة إسبانيا والاتحاد الأوروبي بعدم التلاعب بحياة الملايين من الناس والقيام بسياسات هجرة و استقبال تضمن حقوق الإنسان.

**كفاية أعدار، كفاية حواجز.
نريد إيواء اللاجئين الآن!**